30٪ نمواً في أرباح «الإنماء» السنوية

ارتفعت أرباح شركة الإنماء العقارية السنوية المنتهية في 31 أكتوبر 2015 بحوالي 30٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2014، وبلغت الأرباح السنوية للشركة 4,4 ملايين دينار تقريبا مقارنة بأرباح نحو 3,4 ملايين دينار خلال العام المنتهي في 31 أكتوبر 2014.
وأرجعت «الشركة» في بيان نشر على موقع البورصة سبب نمو الأرباح السنوية الى ارتفاع صافي ربح الخدمات المقدمة، ونمو صافي إيرادات الاستثمار، بجانب ارتفاع صافي ربح الأنشطة العقارية.
وأوصى مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 أكتوبر 2015.

«ارتدادات» ترشيد دعم البنزين تخلق تجاراً جدداً للمحروقات

مافيا السوق السوداء يستعدون لـ «البنزين»

محمود فاروق

ما أن وضعت السعودية والبحرين قرار تحرير أسعار الوقود موضع التطبيق حتى قرعت الأجراس في الكويت تحسبا لقرار مماثل، لاسيما أن الكويت أكدت أنها ماضية قدما في تنفيذ خطتها الإصلاحية الرامية إلى ترشيد الدعم عن البنزين.

وعلى طريق الانتظار قال خبراء اقتصاديون لـ «الأنباء» إن «ارتدادات» ترشيد الدعم عن البنزين ستخلق سوقا سوداء لبيع البنزين، حيث قالت مصادر لـ «الأنباء» إن هناك تحركات خفية لتجار المحروقات بالكويت بتجميع وتخزين كميات من البنزين في «تناكر» مخصصة، وذلك تحسبا لصدور القرار واستغلالا منهم للوضع.

وتضيف المصادر أن عملية بيع البنزين في السوق السوداء يحكمها قواعد وأسس وهي على النحو التالي:

1ـ تهيئة المكان المناسب للتخزين بما يتلاءم مع درجات الحرارة.

2ـ وضع تسعيرة مناسبة للبيع وتحدد حسب السعر الرسمي الذي سيعلن عنه، الذي من المتوقع أن يكون بحدود 100 فلس (لليتر بنزين خصوصي)، ليصبح السعر المتوقع بالسوق السوداء (10 ليترات بنزين بـ 700 فلس).

3ـ الإعلان عن مواقع ومراكز البيع عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي حيث ستكون متغيرة باستمرار تحسبا لرصدها من الجهات الأمنية.

4ـ تجهيز سيارات لنقل المحروقات من مكان التعبئة، حتى مكان التخزين.

استخدام الفيسبوك وتويتر للترويج لمراكز بيع المحروقات

تحركات خفية لتجار المحروقات بتخزين كميات من البنزين في «تناكر»

10 ليترات بنزين بـ 700 فلس.. بالسوق السوداء!

رفع البنزين لن يعفي المواطن من موجة الغلاء المتوقعة في الأسواق

وتشير المصادر إلى أن الثغرات التي سيستغلها تجار السوق السوداء لبيع البنزين ستؤثر بالسلب على القرار الحكومي، حيث سيتسبب ذلك في تراجع عمليات البيع في محطات الوقود، وبالتالي خفض حصص محطات الوقود في حال استمر الوضع دون حلول سريعة لمواجهة تهريب وبيع البنزين بالسوق السوداء. وهو ما يدعو إلى ضرورة وضع آليات لسد أي ثغرة يمكن أن تظهر مستقبلا.

خبر «الأنباء».. صحيح

وعلى الرغم من نفي وزارة المالية لما نشرته «الأنباء» في 26 يوليو الماضي بشأن تصور لجنة الدعوم الحكومية برفع سعر ليتر البنزين الخصوصي من 65 إلى 100 فلس، إلا أن الأمر أصبح الآن، مؤكدا بعد التأكيدات الحكومية ببدء ترشيد البنزين بدءا من مطلع العام المقبل، حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار المحروقات بنسبة 50٪، وذلك على غرار الإمارات والسعودية والبحرين.

وأشرنا في خبر «الأنباء» إلى أن هامش رفع الدعم التدريجي عن البنزين سيوفر على الدولة حوالي مليار دينار في ميزانية 2017/2016، علما أن الدولة تنفق على دعم وقود تشغيل محطات الكهرباء والماء والبنزين حوالي 2 مليار دينار سنويا. وبحسب بيانات وزارة المالية فإن إجمالي الدعم في ميزانية العام الحالي 2016/2015 يبلغ 3,7 مليارات دينار.

وكانت «الأنباء» قد فتحت ملفا بشأن «رفع دعم البنزين عن الوافدين.. وإعفاء المواطنين المستحقين» في عددها 13 ديسمبر الماضي، حيث قالت مصادر في ذلك الوقت إن هناك آلية ستطبق لتحديد المستحق للدعم وغير المستحق، عن طريق استخدام البطاقة المدنية الذكية، حيث سيتم اعتماد المستحقين إلكترونيا وبالتالي سيستمرون في دفع الأسعار الحالية للبنزين من دون تغيير.

أما غير المستحقين من المواطنين وتباعا المقيمين، فإن التعرفة المرجحة للبنزين ستقفز نحو 50٪ كمتوسط اعتبارا من بداية السنة المقبلة ليرتفع ليتر البنزين الخصوصي من 65 إلى نحو 100 فلس.

موجة غلاء

وفي حال تطبيق ترشيد دعم البنزين عن الوافدين، وتقنينه للمواطنين، فإن هذا الأمر لن يعفي المواطنين من موجات الغلاء الكبيرة المتوقعة في الأسواق، فأي زيادات سيتحملها الوافد سيحملها على سعر الخدمة التي يقدمها للمواطن، وسنجد زيادات في كل الخدمات التي يحتاجها المواطن، سواء في أعمال الإنشاءات المعمارية، بكل فروعها، أو خدمات النقل والتاكسي، وتوصيل الخدمات للمنازل، حتى المقاهي سيطولها الارتفاع.

وبالنظر إلى فئة الموظفين، ذات الدخل الضعيف، ستكون هذه الفئة الأكثر تضررا في هذا الأمر، نظرا لثبات أجورهم من ناحية وصعوبة التحكم في تقنين استهلاكهم للبنزين من ناحية اخرى.

«البترول الوطنية»: مراقبة شديدة للسوق

أحمد مغربي

كشفت مصادر مسؤولة في شركة البترول الوطنية الكويتية عن وجود مراقبة شديدة للسوق المحلي ومحطات الوقود، حيث لن يسمح بوجود تهريب لمنتج البنزين خلال الفترة المقبلة.
وذكرت المصادر ان الشركة ملتزمة بتزويد محطات الوقود بالحصص المتوافق عليها وحسب معدلات الاستهلاك لكل محطة وقود ولن تتم زيادة الحصص لأي محطة. وقالت المصادر ان معدلات الاستهلاك اليومية لمنتج البنزين كما هي دون تغيير.

عجز ميزانية السعودية يهوي بـ«تداول»

ارتفاع أسعار الوقود يُلهب بورصات خليجية

شريف حمدي

تأثرت أسواق خليجية في تعاملات أمس سلبا على وقع إقرار المملكة العربية السعودية مساء أول من أمس لميزانية 2016 بعجز كبير، فضلا عن إعلان السعودية والبحرين عن زيادة أسعار الطاقة.

وكانت وزارة المالية السعودية اعلنت الأرقام الرسمية لميزانية المملكة للعام المقبل 2016 والتي أظهرت عزم الحكومة تعزيز مستويات النمو الاقتصادي، وقدرت الإنفاق في العام المقبل بـ 840 مليار ريال، في مقابلة إيرادات متوقعة بقيمة 513,8 مليار ريال، ما يعني عجزا بقيمة 326,2 مليار ريال.

وجاءت الميزانية في ظل انخفاض اسعار النفط بالسوق العالمي وتحديات اقتصادية ومالية اقليمية وعالمية.

السوق السعودي استهل تعاملاته بتراجع حاد بلغ 3,3٪ قبل تقليص خسائره

أسواق الإمارات استأثرت باللون الأخضر.. وباقي الأسواق جنحت للتراجع

وكان أكثر الاسواق تأثرا هو السوق السعودي (تداول) بعد إقرار الميزانية، فضلا عن قرار آخر قرار لمجلس الوزراء السعودي بزيادة أسعار منتجات الطاقة من خلال رفع اسعار البنزين 50٪ و66٪، فضلا عن رفع تعرفة استهلاك الكهرباء وتسعيرة بيع المياه، حيث قاد قطاع البتروكيماويات التراجع بأكبر أسواق الخليج.

وكانت اغلاقات اسواق الخليج بعد إقرار الميزانية السعودية وإعلان كل من السعودية والبحرين زيادة أسعار الطاقة على النحو التالي:

- شهد السوق السعودي انخفاضا حادا بنحو 3,3٪ في مستهل التعاملات، قبل أن يعدل اوضاعه ويقلص من حجم خسائره لتصل إلى نحو 61 نقطة بنسبة 0,9٪.
- تأثر سوق البحرين المالي أيضا بزيادة في اسعار الديزل بنسبة 20٪، وزيادة أسعار الكيروسين من 60 إلى 160 فلسا بنسبة تقترب من 170٪، حيث شهدت تعاملات السوق تراجع المؤشر بنسبة 0,2٪.
- خسر سوق الكويت المالي أكثر من 44 نقطة بنسبة 0,8٪.
- تراجع طفيف شهده مؤشر سوق مسقط بنسبة 0,1٪ بخسارته أكثر من 5 نقاط.
- في المقابل استأثرت أسواق الإمارات باللون الأخضر، إذ ارتفع سوق ابوظبي المالي بنسبة 1٪ في تعاملات أمس، كما ارتفع سوق دبي المالي بنسبة 0,5٪.
- سوق قطر المالي شهد استقرارا عند مستوى إغلاقه السابق.

تشكيل لجنة لبحث توزيع العاملين وفق الاحتياجات

700 موظف في «الوفرة» للتسكين في شركات النفط

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان مؤسسة البترول الكويتية شكلت لجنة لإعادة توزيع العاملين بعمليات الوفرة المشتركة لدى الشركة الكويتية لنفط الخليج والبالغ عددهم 700 موظف في الشركات النفطية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

ووفقا للقرار الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه فإنه تقرر تشكيل لجنة لإعادة توزيع العاملين في عمليات الوفرة وسيكون من مهام اللجنة واهتمامها حصر اعداد العاملين الحاليين بعمليات الوفرة المشتركة وتصنيفهم بحسب المؤهل العالمي والتخصص والدرجة الوظيفية والمسميات والخبرات العملية.

ومن مهام اللجنة أيضا تحديد الاحتياجات الفعلية للمؤسسة والشركات النفطية التابعة من القوى العاملة، ومن ثم اعادة توزيع العاملين في عمليات الوفرة في ضوء تلك الاحتياجات.

وجاء في القرار الصادر من الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية

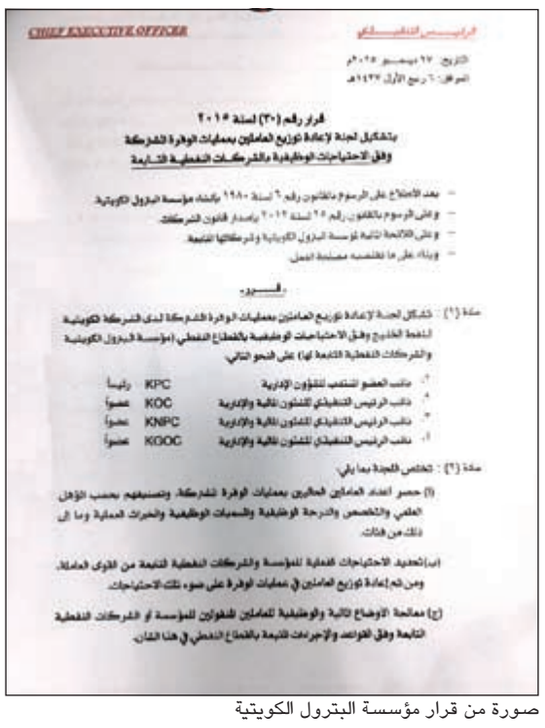
CHIEF EXECUTIVE OFFICER

قرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٥
بتشكيل لجنة لإعادة توزيع العاملين بعمليات الوفرة المشتركة
وفق الاحتياجات الوظيفية بالشركات النفطية التابعة

صورة من قرار مؤسسة البترول الكويتية

نزار العدساني انه ستتم معالجة الأوضاع المالية والوظيفية للعاملين المنقولين للمؤسسة او الشركات النفطية التابعة وفق القواعد والإجراءات المتبعة بالقطاع النفطي في هذا الشأن.

يذكر ان إغلاق حقل الوفرة النفطي المشترك بين الكويت والسعودية بدأ في شهر مايو 2015 وتوقف الإنتاج المشترك الذي يتراوح بين 180 و190 ألف برميل يوميا، نصفها للكويت.

ووفقا للقرار الذي حمل رقم 30 لسنة 2015 فإن اعضاء اللجنة هم: نائب العضو المنتدب للشؤون الادارية في مؤسسة البترول الكويتية رئيسا وعضوية كل من نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الادارية في شركة نفط الكويت ونائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية في شركة البترول الوطنية ونائب الرئيس التنفيذي للشؤون الإدارية في شركة نفط الخليج.